التصحيف والتحريف وما ينشأ عنه من اختلاف في الحديث الشريف

إعداد

د. مازن مزهر إبراهيم ألحديثي

تدريسي في كلية العلوم الإسلامية (الرمادي)- جامعة الأنبار

المقدمة

الحمد لله القائل:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾(١)، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشدا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إمام المتقين وسيد المرسلين وعلى آل بيته وأصحابه الطيبين الطاهرين وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ...

قال الله ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾(٢)فنجد أن ما ورد في الآية الكريمة السابقة الذكر هو أمر إلهي بالأخذ بما جاء به رسول الله (ﷺ) والعمل به، والانتهاء عما نهانا عنه وترك العمل به، وفقا لأقواله وأفعاله وتقريراته (ﷺ).

لذا كان لزاماً على المحدثين والفقهاء والعلماء أن يُنَقُّوا وينقحوا السنة النبوية المطهرة مما قد شابها وعلق بها من هفوات بعض من دلس(٣)ووضع وابتدع(٤) وصحف وحرف، فجاء علماء الحديث الأجلاء فوضعوا أسساً وطرقاً وسبلاً يعرف بها ما صح به الحديث وما علق به من شوائب رواة الحديث وأخطائهم.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية (١٠٧) .

(٢) سورة الحشر: من الآية (٧) .

(٣) دلس: التدليس لغة: مشتق من الدلس بفتحتين، وهو اختلاط الظلام بالنور، ويسمى المدلس بذلك؛ لاشتراكهما في الخفاء والتغطية كأنه لتغطيته على الواقف عليه أظلم أمره، ومنه التدليس في البيع يقال: دلس فلان على فلان أي ستر عنه العيب الذي في متاعه، وينقسم إلى قسمين: **الأول**:تدليس الإسناد: وهو أن يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً انه سمعه منه أو من عاصره ولم يلقه موهماً انه لقيه وسمع منه ، **الثاني**: تدليس الشيوخ: هو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به، وهو مكروه. ينظر: معرفة علوم الحديث: ص ١٠٥، والكفاية في علم الرواية: ص ٣٥٧، والشذا الفياح: ١٧٣/١.

(٤) الوضع: الموضوع: هو الحديث المكذوب المختلق المصنوع وهو شر أنواع الحديث الضعيف، وتحرم روايته لأنه كُذِبَ به على رسول الله (ﷺ). ينظر: الشذا الفياح: ٢٢٣/١-٢٢٥،وتدريب الراوي ص ٢٧٤/١.
ابتدع: من الابتداع: والبدعة هي الفعلة المخالفة للسنة، سميت البدعة؛ لأن قائلها أو فاعلها ابتدعها من غير مقال إمام وهي الأمر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي،فهي الفعلة المخالفة للسنة، لكن قد يكون منها ما ليس بمكروه فيسمى بدعة مباحة وهو ما شهد لجنسه أصل في الشرع أو اقتضته مصلحة تندفع بها مفسدة. ينظر: التعريفات: ص٦٢، والتوقيفعلىمهماتالتعاريف: ص١١٨-١١٩.

لذا اخترت التصحيف والتحريف موضوعاً لبحثي هذا لأهمية هذا الموضوع ولدوره البارز في تنقية الحديث مما علق به من أخطاء وهفوات بعض رواة الحديث الذين صحفوا وحرفوا عن غير قصد والله اعلم.

إن التصحيف والتحريف هو من الأمور الطارئة التي قد تقع في الحديث النبوي الشريف، فقد يقع التصحيف والتحريف في السند أو في المتن من بعض رواة الحديث النبوي الشريف فيؤدي إلى اختلاف في الحديث فيكون بسبب أوهام تقع لبعض المحدثين في السند أو المتن بتغيير النقط أو الشكل أو الحروف وان لهذا الفن الجليل الأهمية الكبيرة حيث إن لمعرفته فائدةً كبيرةً في تنقية الأحاديث النبوية الشريفة وتخليصها مما قد شاب بعض ألفاظ متونها أو رجال أسانيدها من خطأ أو تزييف أو تغيير فيهما قال ﷻ : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(١) .

وبعد بحث واستقراء لكتب الحديث وعلومه وكذلك البحوث والرسائل والاطاريح الجامعية المتعلقة بدراسة هذا الموضوع فقد وقع اختياري على هذا الموضوع لأهميته كما وضحت مسبقاً، وكذلك قد لاحظت بان كل من سبقني في الكتابة في هذا الموضوع كان يعمل على تقسيم هذا الموضوع إلى ستة أقسام هي: (تصحيف وتحريف بالإسناد، وبالمتن، وباللفظ، وبالمعنى، وبالسمع، وبالبصر)، ولكني بعد أن قمت بجمع المصادر واستقرائها وتحليل بيانات هذا الموضوع وجدت بأن من الأفضل أن يُقسم هذا الموضوع إلى قسمين رئيسيين هما:

الأول: تصحيف وتحريف في السند.

والثاني: وتصحيف وتحريف في المتن.

ويتفرع عن هذين القسمين أنواع أو فروع أربعة تكون مشتركة بين هذين القسمين هي:

١- تصحيف وتحريف بالسمع .

٢- تصحيف وتحريف بالبصر.

٣- تصحيف وتحريف باللفظ.

---

(١) سورة المائدة: الآية (٤١) .

٤- تصحيف وتحريف بالمعنى.

وبذلك أكون أول من قسم هذا الموضوع مثل هذا التقسيم وهو مختلف عن تقسيمات من سبقني في الكتابة في هذا الموضوع من المتقدمين والمتأخرين من المحدثين رغم إدراكي واعتقادي جازماً أن من سبقوني قد قدموا جهداً وعلماً أنار ليَّ الدرب فيما توصلت إليه من نتائج جديدة كانت ثمرة ما قدموا من جهد وتراكم خبرات، وليس القصد محض المخالفة وإنما اعتمدت مثل هذا المنهج الجديد في بحثي؛ لأني رأيت في هذا التقسيم أكثر مطابقة للواقع وأكثر جزالة، ورغبة في التجديد واختصاراً للتوسع في التقسيمات رغم تشابه بعضها البعض أو اندراجها ضمن بعضها الآخر ويكاد لا يخرج أي تصحيف وتحريف يقع في الحديث النبوي الشريفعن هذا التقسيم لأنه إما أن يكون التصحيف والتحريف واقعاً في اسمٍ من أسماء رجال سند الحديث أو في لفظ من ألفاظ متنه فعلى هذا إذن يجب أن يكون له : قسمين رئيسيين كما تقدم ذكرهما وتتفرع عنهما فروع أربعة تقع في هذين القسمين على حد سواء وقد تقدم ذكرها أي إن كل تصحيف وتحريف يقع يكون وقوعه إما في سند الحديث أو في متنه ولكن يقع بطرق أربعة هي فروع لكلا هذين القسمين.وقد اقتصرت في بحثي هذا على دراسة التصحيف والتحريف الواقع في الحديث النبوي الشريف دون القرآن الكريم والتفسير والشعر والنثر لاعتمادي مبدأ الاختصاص في البحث. وبهذا المنهج الجديد والتفصيل المستفيض أرجو من الله القدير أن يوفقني للوصول إلى مظان البحث العلمي الأصيل وان أقدم ثمرة جهدي لخدمة سنة المصطفى (ﷺ) وتشذيبها مما قد طرأ عليها من أخطاء وهفوات وشطحات وزلات بعض الرواة الذين صحفوا وحرفوا فيه وتقديم ما يفيد طلبة العلم ومن ينتهل من هذا المنهل والفيض العذب الجليل ألا وهو سنة المصطفى (ﷺ) وبهذا فإن أصبت فمن فضل الله عليَّ ومنته وإن أخطأت فمن نفسي الإمارة بالسوء والله من وراء القصد .

الباحث

المطلب الأول: تعريف التصحيف والتحريف لغةً واصطلاحاً

التصحيف لغة:

هو اسم مصدر، والمصحَّف: اسم مفعول مشتق منه ، ومعناه هو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد منه من الموضع وأصله الخطأ أي أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراده كتابه أو على خلاف ما اصطلحوا عليه فيقال صحفه فتصحف أي غيره حتى تغير فالتبس(١). فهو الخطأ في نطق اللفظ، وان هذا اللفظ مشتق من لفظ الصحيفة التي تنقل الأشياء المدونة عليها إلى من يقرؤها، وكذلك إن من ينقل قد يغير فيقال له قد صحف أي يروي عن الصحف أي ما مكتوب ومدون بها (٢).

التصحيف اصطلاحاً:

هو تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط.(٣) ويعرف أيضاً تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها.(٤) أي هو تغيير لفظ الكلمة وإبداله بلفظ غيره مع بقاء أصل شكل الكلمة فهو تغيير بسيط يطرأ على الكلمة بسبب تشابه الحروف أو الحركات في الكلمة فبعض الحروف متشابه في شكلها إلا أنها تختلف في تنقيطها كالحا والخاء والجيم والدال والذال والراء والزاي ... الخ من الأحرف المتشابهة في شكل رسمها المختلفة في تنقيطها، أو بسب تغيير في بعض الحركات كالفتحة والضمة والكسرة.

التحريف لغة:

هو اسم مصدر، والمُحَرِّف: اسم فاعل مشتق منه، يقال حرف الكلام تحريفاً أي عدل به عن وجهته إلى وجهة أخرى،(٥) وقيل: هو التغيير والتبديل(٦).

وقال ابن فارس: حرفته عنه : أي عدلت به عنه ، ومنه تحريف الكلام أي عدله عن جهته وتحويله وتبديله ومنه قوله تعالى في حق بني إسرائيل ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ...﴾ (٧) الآية. أي إنهم كانوا يميلون بالكلام ويعدلون به عن جهته المرادة فيغيرونه لغير وجهته.

---

(١) ينظر: المصباح المنير: ٣٥٨/١ .

(٢) ينظر: تصحيفات المحدثين: ٢٤/١، وفتح المغيث: ٦٨/٣.

(٣) ينظر: تصحيفات المحدثين: ٣٩/١.

(٤) ينظر: القاموس المحيط: ١٢٧/٣ .

(٥) ينظر: تصحيفات المحدثين: ٣٩/١.

(٦) ينظر: فتح المغيث: ٦٨/٣.

(٧) سورة النساء: من الآية (٤٦).

التحريف اصطلاحاً:

هو تغيير وتبديل الكلام وقد يكون بزيادة حرف أو حروف فيه أو نقصها منه أو بتبديل وتغيير بعض الحروف أو الكلمات مكان بعض فيتحول اللفظ على صورة غير مرادة[١] فتتبدل إلى كلمة أخرى مقاربة من لفظ الكلمة الأصلية إلا أن بناء بعض حروفها فيه اختلاف مع الأصل، فهو إذن يكون في بناء شكل الحروف[٢].

وبين هذين التعريفين عموم وخصوص، فمجرد التغيير بأي صفة كان يسمى تصحيفاً عند السخاوي، ولا شك أن المعنى اللغوي يعضد هذا، والحافظ ابن حجر يخصّه بالتغيير بالنقط فقط.

المطلب الثاني: الفرق بين التصحيف والتحريف:

من خلال التعريف اللغوي لكل منهما يتبين لنا إنهما يعطيان نفس المعنى ولا فرق بينهما حسب ذلك، فكلاهما هو التبديل والتغيير والخطأ في النطق والعدول بالشيء عن وجهته لوجهة أخرى خاطئةٍ.

وهذا هو رأي أكثر المتقدمين والمتأخرين من المحدثين والعلماء فإنهم يعتبرونهما شيئاً واحداً .

وهناك من المحدثين من فرق بين هذين المصطلحين وأول من فرق بينهما هو الإمام أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢ هـ) (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) وجاء بعده الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه (نزهة النظر) ففرق أيضاً بينهما فبذلك يكون الإمام العسكري قد سبق ابن حجر في هذا الأمر وهذا حسب ما ذكره الدكتور موفق بن عبد الله في كتابه (توثيق النصوص) حيث قال: إن الإمام أبا احمد الحسن بن عبد الله العسكري قد سبق الحافظ ابن حجر في التفريق بين التصحيف والتحريف[٣].

ولكن يعتبر الحافظ ابن حجر هو أول من فصل في الفرق بينهما وأوضحه بدقة وتفصيل فقال: إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف في الكلمة مع بقاء صورة الخط الأصلي في السياق فإن كان ذلك بسبب تغيير النقط فهو التصحيف، وإن كانت المخالفة بسبب تغيير شكل الحروف فهو التحريف)[٤]. أي أن الحافظ ابن حجر قد بين لنا الفرق بينهما بتفصيلٍ وبدقةٍ، فالتبديل والتغيير الحاصل في الكلمة إن كان بسبب تغيير نقط الحروف المتشابهة في الرسم

(١) ينظر: توثيق النصوص: ١١٦ .

(٢) ينظر: تدريب الراوي: ٢/ ١٩٥، وتوضيحالأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ٤٢٢/٢.

(٣) ينظر: تصحيفات المحدثين: ٣٩/١، ونزهة النظر:ص٢٢٩.

(٤) ينظر: نزهة النظر: ص٢٢٩ .

والمختلفة في التنقيط والتي تتغير قراءتها بتغيير نقطها كالباء والتاء والثاء والجيم والحاء المهملة والخاء المعجمة والدال المهملة والذال المعجمة والسين والشين وغيرها من الحروف المتشابهة برسم شكلها المختلفة بتنقيطها، وكذلك إن كان بسبب تغيير بعض الحركات كالفتحة والضمة والكسرة، يعتبر هذا هو التصحيف فهو يختص بالتغيير والتبديل في نقط الحروف وحركاتها مع بقاء رسم الكلمة الأصلي.

وأما إن كان التغيير والتبديل بسبب نقص حرف وحذفه من الكلمة أو زيادة حرف وإضافته على الكلمة أو بإبدال حرف أو حروف في الكلمة مكان الحروف الأصلية من الكلمة فيتغير رسمها الأصلي ويتحول لفظها إلى لفظ آخر فيكون التغيير بالحروف وبناء الكلمة فهذا هو التحريف .

فهما إذن متشابهان من ناحية أن كلاهما تغيير وتبديل ونطق الكلمة بصورة خاطئة ومختلفان من حيث طريقة التغيير والتبديل والتحويل والخطأ الحاصل في الكلمة.

المطلب الثالث: الأهمية والفائدة من معرفة فن التصحيف والتحريف:

يقول العالم الجليل والمحدث الفاضل ابن الصلاح في أهمية هذا العلم وبيان من يقوم بأعبائه حيث قال: (هو فن جليل وإنما يحققه الحذاق من العلماء) [(١)]. فهذا العلم والفن له أهمية كبيرة جداً فهو واحد من الطرق والعلوم التي يستخدمها المحدثون في تنقية وتصفية الأحاديث النبوية الشريفة مما يقع فيها من شوائب نتيجة للتغيير والتبديل والخطأ في بعض كلمات أسانيدها أو متونها مما يعين على الوقوف على الأسماء والألفاظ الحقيقة التي تم تصحيفها وتحريفها ومعرفة المراد منها قبل أن يشوبها التصحيف والتحريف فنرجع الكلمة إلى لفظها الصحيح فنعرف معناها المراد ونفهم مبتغى رسولنا الكريم (ﷺ) من هذا الكلام فنستخلص منه الأحكام الشرعية والأوامر والنواهي، وكذلك نقف على حقيقة أسماء رجال السند الذين تم تصحيف وتحريف أسمائهم لنعرف أحوالهم ونقف على عدالتهم حتى لا تختلط الأسماء ببعضها فيبدل ثقة مكان ضعيف أو العكس[(٢)].

المطلب الرابع: مداره والمواضيع التي يُعنى بها:

إن هذا الفن والعلم يكاد يعنى ويدخل في كل جوانب العلوم والأدب ، حيث انه يكون مداره القرآن الكريم وتفسيره، والأحاديث النبوية الشريفة من أسانيدها ومتونها، والشعر، والنثر، وغيرها من

(١) ينظر : علوم الحديث ٢٥٢.

(٢) ينظر: تدريب الراوي: ١٩٣/٢-١٩٥ .

العلوم التي يقع فيها التصحيف والتحريف لأن الكثير من الناس يقع في الخطأ والنسيان والتصحيف والتحريف إلا قلة من الناس ممن عصمه الله من الخطأ والنسيان ومن هؤلاء العلماء الحذاق النبهون العارفون لان الإنسان بطبعه يزل وينسى، فيكون مداره في الكلمات المصحفة والمحرفة في أي مجال كانت[1]. إلا أني في بحثي هذا اقتصرت على ما يقع من تصحيف وتحريف في الحديث الشريف في أسماء رجال السند وألفاظ المتن لأنه مجال تخصصي.

المطلب الخامس: اهتمام ألعلماء به وأهم من ألف وكتب فيه:

أهتم العلماء بهذا الفن فأولوه عنايةً واهتماما كبيرين لأهميته الكبيرة في تنقية الحديث الشريف مما علق به من أخطاء وأغلاط من بعض الرواة كما بينت سابقا، فعندما كثر التصحيف والتحريف بين الناس شرع المفسرون والمحدثون والحفاظ من أهل الحديث والأدباء واللغويون والنحويون بتصنيف الكتب في هذا المجال فوضعوا وصنفوا كتباً في فن (التصحيف والتحريف) و (المؤتلف والمختلف)[2]، (وسأخص هنا بذكر ما تعلق منه بالحديث الشريف) فمنهم من افرد التأليف فيه بكتب مستقلةٍ، ومنهم من أدرجه في الكتب المتعلقة بعلوم الحديث النبوي الشريف وجعله مدرج ضمنها، فمن الذين ألفوا فيه كتباً مستقلة:

١) تصحيف العلماء: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (ت ٢٧٦هـ).

٢) التنبيه على حدوث التصحيف: لحمزة بن الحسن الأصفهاني (ت٣٦٠هـ) وهو مطبوع .

---

(١)ينظر: التصحيف في الحديث ٤٠ .

(٢) المؤتلفلغةً: اسم فاعل من الائتلاف بمعنى الاجتماع والتلاقي ، وهو ضد النفرة قال ابن فارس : يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، والأشياء الكثيرة أيضاً. مقاييس اللغة: ١١٣/١ مادة ألف.

المختلف لغة:اسم فاعل من الاختلاف، وهو ضد الاتفاق يقال: تخالف الأمران واختلفا إذا لم يتفقا، وكل ما لم يتساوَ فقد تخالف وأختلف. ينظر: لسان العرب: ٩١/٩ مادة (خلف)، والشذا الفياح: ٦١٧/٢، وشرح شرح النخبة: ٢٢٤.

المؤتلف والمختلف في اصطلاح المحدثين: وهو ما يأتلف أي يتفق في الخط صورته ويختلف في اللفظ صيغته هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره ولم يعدم مخجلا وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفزع إليه وإنما يضبط بالحفظ تفصيلا. وقد صنفت فيه كتب مفيدة ومن أكملها الإكمال لأبي نصر ابن ماكولا على إعواز فيه. الشذا الفياح: ٦١٧/٢.

وهذا فن مهم للغاية وفيه عدة مؤلفات تطرق إلى ذكرها الدكتور موفق بن عبد الله في كتابه (توثيق النصوص) ص١٨٣- ١٩٤ فذكر فيه ستين مؤلفاً.

٣) التنبيهات على أغاليط الرواة: لأبي نعيم علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥ هـ).
٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: لأبي احمد بن عبد الله الحسن العسكري (ت٣٨٢هـ).
٥) تصحيفات المحدثين: لنفس المؤلف وهو مطبوع.
٦) تصحيفات المحدثين: للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ).
٧) إصلاح خطأ المحدثين : لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ).
٨) الرد على حمزة في حدوث التصحيف : لإسحاق بن احمد بن شبيب (ت٤٠٥هـ).
٩) متفق التصحيف : لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ).
١٠) تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم: للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).
١١) تالي التلخيص: لأبي بكر احمد بن علي الخطيب (ت٤٦٣هـ).
١٢) مشارق الأنوار على صحيح الآثار: لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ).
١٣) ما يؤمن فيه التصحيف من رجال الأندلس : لأبي الوليد يوسف بن عبد العزيز المعروف بابي الدباغ (ت٥٤٦هـ).
١٤) مطالع الأنوار: لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم المعروف بابن قرقول (ت٥٦٩هـ).
١٥) التصحيف والتحريف: لأبي الفتح عثمان بن عيسى الموصلي (ت٦٠٠هـ).
١٦) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: للخليل بن أيبك ألصفدي (ت٧٦٤هـ).
١٧) تحبير الموشين فيما يقال له بالسين والشين : للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ).
١٨) التطريف في التصحيف : لأبي الفضل السيوطي (ت٩١١هـ).
١٩) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه: لابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ).[1]
وغيرهم من العلماء الآخرين لا مجال لذكرهم ألآن.

أما العلماء الذين صنفوا فيه ولكنهم أدرجوه وضموه إلى كتب الحديث التي تتضمن غيره من علوم الحديث الأخرى فمنهم الحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ): في كتابه معرفة علوم الحديث، والخطيب البغدادي (ت٣٦٣هـ) في كتابيه (الجامع لأخلاق الراوي)، و (الكفاية في علم

(١) سردها الدكتور موفق بن عبد الله في كتابه (توثيق النصوص) ١٨٣-١٩٤ فذكر ستين مؤلفاً.

الرواية)، وأبي عمرو ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ): في كتابه (علوم الحديث)، وكذلك ألف فيه غيرهم من العلماء الذين عاصروهم أو الذين جاءوا بعدهم[١].

المطلب السادس: سبب تسمية التصحيف والتحريف بهذا الاسم:

إن السبب الرئيسي الذي أطلقت بسببه هذه التسمية على هذا الفن؛ لان بعض من يأخذ الحديث النبوي العلم من بطون الكتب والصحف لا من أفواه العلماء فقد يخطأ في فهمه للحديث أو لأي علم أخذه من هذه الصحف والكتب فيبدل ويغير بعض الكلمات بغيرها لعدم تمكنه من فهم المراد الأصلي من الكلمة لعدة أسباب منها رداءة الخط أو التشابه في بعض الحروف والحركات ولذلك أطلقت لفظة (صَحَفِيًّا) على من عرف انه وقع في التصحيف والتحريف؛ لأنه اخذ من الصحف فأخطأ من غير أن يأخذه من أفواه العلماء والحفاظ الثقات ذوي الخبرة والاختصاص، لذا فسمي التصحيف والتحريف بهذا الاسم؛ لان من وقع منه قد أخذه من الصحف فحرف فيه فغير وبدل بعض ألفاظه فقد صحفوا وحرفوا فالصحفي هو الذي يروي عن الصحف فيخطأ على قراءة الصحف باشتباه الحروف، وهذا رأي العلماء في سبب تسمية التصحيف والتحريف[٢] ومنهم العالم الخليل بن احمد الفراهيدي[٣]، وقال الإمام سعيد عبد العزيز التنوخي[٤] (لا تأخذوا العلم عن صحفي ولا تأخذوا القرآن من مصحفي)[٥].

المطلب السابع: أسباب التصحيف:

(١)ولمن أراد الإطلاع والتوسع أكثر على هذا الموضوع يرجع إلى المصادر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، والكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم، علوم الحديث لابن الصلاح المسمى(معرفة أنواع علم الحديث) تحقيق د.عبد اللطيف هميم وماهر فحل.

(٢) ينظر: تصحيفات المحدثين: ٢٤/١، وشرح ما يقع فيه التصحيف:ص١٣، والتصحيف في الحديث:ص٥٩.

(٣) الخليل ابن احمد: قال ابن حجر: الخليل ابن أحمد الأزدي الفراهيدي أبو عبدالرحمن البصري اللغوي صاحب العروض والنحو صدوق عالم عابد، توفي سنة (١٦٠) هـ، وقيل: (١٧٠) هـ أو بعدها. تقريب التهذيب: ١٩٥/١.

(٤) هو سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي، ثقة إمام، ولكنه اختلط آخر عمره، (ت١٦٧) هـ، وقيل: (١٦٣) هـ، وقيل: (١٦٤) هـ. ينظر:سير أعلام النبلاء: ٣٢/٨، والكاشف:٤٤٠/١، وتقريب التهذيب: ٢٣٨/١.

(٥) ينظر: تصحيفات المحدثين:ص١٧، و شرح ما يقع فيه التصحيف:ص١٣، والجرح والتعديل: ٣١/٢، والتمهيد:٤٦/١، وفتح المغيث: ٢٣٢/٢ .

تبين لي من خلال إطلاعي ودراستي للتصحيفات والتحريفات التي وقعت في الحديث النبوي الشريف سواء في السند أو في المتن أن هناك جملة أسباب رئيسية ومتنوعة، تندرج وتنضوي تحتها أسباب فرعية مختلفة قد أوقعت من صَحَفَ وحَرَفَ في هذا الخطأ والتغيير والتبديل والتحويل في بعض أسماء رجال سند الحديثأو في بعض ألفاظ متنهوتقسم أسباب التصحيف والتحريفإلى قسمين رئيسين هما:

١- القسم الأول: يتعلق بالرواية أي (بالحديث) الذي وقع فيه التصحيف والتحريف وفيه جملة أسباب منها:

قلة العناية والاهتمام بأخذ الحديث النبوي وتلقيه من أفواه العلماء ومجالستهم ومخالطتهم ، بل اكتفى بعض رواة الحديث وطلبته بأخذه من بطون الكتب والصحف التي وقعت بين أيديهم ، وقد تكون هذه الكتب والصحف فيها: من الألفاظ المشتبهة أو المتشابهة من حيث نقط الحروف وحركاتها وكذلك في رسم بعض الحروف المتقاربة في الرسم والشكل، أو بسبب سوء ورداءة الخط في هذه الكتب والصحف وسوء نسخها وطبعها أو لان بعض الكلمات تعطي وتشترك في أكثر من معنى. ومنها التقارب في الألفاظ والأسماء والكنى وبعض الصفات التي يوصف بها بعض الأشخاص فيحصل خلط فيها والاشتراك في المعنى وأسباب أخرى، فأخطؤا في قراءتها فوقعوا في التصحيف والتحريف.

٢- السبب الثاني يتعلق بالشخص الذي وقع منه التصحيف والتحريف وفيه أيضاً أسباب عديدة:

ومن أسبابه غفلة بعض الرواة أو ضعف فطنته أو ذكائه أو تركيزه أو بعضاً من حواسه كسمعه أو بصره أو ضعف ضبطه وحفظه ، أو بسبب عدم مراجعة ومذاكرة ما يحفظه فيمر عليه الوقت الطويل من غير مذاكرةٍ له فينسى أو يتوهم أو يخلط فيما يحفظه فعندما يسمع أو يقرأ حديثا نبويا تحصل له أوهام فيه سواء برجال سنده أو ألفاظ متنه وكذلك بسبب جهل بعض ممن يحدث أو يروي بعلوم الحديث الخاصة بمعرفة الرواة وعلم الرجال والرواية وشروطهما واللغة العربية فيخطأ فيه ويغير فيه بعض الكلمات نتيجة للأسباب المذكورة. وهذه ابرز أسباب التصحيف والتحريف.

❁ هل ما وقع من التصحيف والتحريف كان عن قصد؟

بعد تتبعي لما وقع من التصحيف والتحريف في الأحاديث النبوية وجدت انه قد وقع من الرواة من غير قصد ولا تعمد بل كان لجملة أسباب تطرقنا إليها سابقا فما هي إلا أوهام وأغلاط وقعت من بعض الرواة عن غير قصد، فلا يوجد مسلم بحق يحاول الكذب على رسول الله (ﷺ) خوفا

من أن ينطبق عليه حديث رسول الله (ﷺ) (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)[1]،فمن وقع بالتصحيف والتحريف لم يقصد التغيير والتبديل والإساءة للحديث النبوي بل علىالعكس كان هدفهم خدمة الحديث النبوي الشريف ولكن حصل ما حصل لهم فكل إنسان يكاد لا يسلم من الخطأ والسهو إلا من عصمه الله والسعيد من عُدَّت غلطاته[2].وقال الإمام احمد بن حنبل: ومن يعرى عن الخطأ والتصحيف[3].

أما إذا وقع التصحيف والتحريف عن قصد وتعمد فإنه يدخل في باب الوضع والابتداع أعاذنا الله وإياكم منه.

المطلب الثامن: أقسام التصحيف والتحريف وأمثلتها:

من خلال تصفحي لكتابات ومؤلفات من سبقني في هذا الموضوع وجدت أنهم قد قسموا التصحيف والتحريف إلى تقسيمات مختلفة كل حسب رأيه الذي يراه مناسبا فطائفة من العلماء قد قسموه الى ستة أقسام هي وتصحيف وتحريف : .

١- الإسناد ٢- المتن ٣- السمع ٤- البصر ٥- اللفظ ٦- المعنى.

وعلى هذا التقسيم أكثر علماء الحديث من المتقدمين والمتأخرين .وبعضهم الآخر قسمه إلى تقسيمات أخرى أكثر تشعبا وأكثر تفرعا وإطالة من غير جدوى.

ولكنني بعدما دققت النظر وتعمقت في دراسة هذا الموضوع وحاولت جمع واستقراء اكبر عدد ممكن من كتب الحديث النبوي الشريفوما يتعلق بعلومه والتي لها علاقة بموضوع البحث وبعد استشارتي ومناقشتي مع كثير من أساتذة وشيوخ هذا العلم الجليل علم الحديث النبوي الشريفتوصلت إلى أن أقوم بتقسيم مختلف عما توصل إليه من سبقني من علمائنا الأجلاء ومحدثينا الأفاضل الممن سبقوني في هذا المجال فكانت كتاباتهم الشمعة التي أنارت لي الطريق حتى توصلت إلى هذه النتيجة الجيدة والجديدة المبتكرة والذي أراه أكثر مطابقة للواقع وأكثر ملائمة وبعيدة عن التفرعات والتنوعات التي تندرج في أصلها مع بعضها البعض فكان لزاما أن يقسم هذا الموضوع على قسمين رئيسين هما:

أولا: التصحيف والتحريف في السند.

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت: ٤٣٤/١، حديث رقم: ١٢٢٩ .

(٢) ينظر: تصحيفات المحدثين: ص٢٤ -٧١، وشرح ما يقع فيه التصحيف: ص١٣، والشذا الفياح: ٦١٧/٢، وفتح المغيث: ٦٨/٣.

(٣) تدريب الراوي:١٩٣/٢.

ثانيا: والتصحيف والتحريف في المتن.

فإن التصحيف والتحريف إذا وقع في الحديث النبوي الشريففلا يخلو وقوعه إما أن يكون في أسماء رجال السند أو في ألفاظ المتن ولا يوجد احتمال ثالث لهما؛ فعلى هذا الأساس ارتأيت هذا التقسيم والذي أراه أكثر دقة مطابقة للمنهج العلمي السليم في البحث العلمي وتبسيطا للأمور ومراعاة للدقة في التقسيم وعدم تحميل الأمر أكثر مما يستوجب.

وتتفرع عن هذين القسمين الرئيسين أربعة فروع هي:

تصحيف وتحريف:١- **بالسمع** ٢- **بالبصر** ٣- **باللفظ** ٤- **بالمعنى.**

وتكون هذه الفروع الأربعة مشتركة بين القسمين الرئيسيين: تصحيف وتحريف (السند والمتن).

ونعرض تفصيل هذين القسمين وفروعهما وأمثلتهما بالتفصيل:

١- تصحيف وتحريف السند:

وهو أن يقع التصحيف والتحريف في أسماء رجال السند للأحاديث النبوية الشريفة فيقع الخطأ من بعض الرواة في تغيير وتبديل أسماء بعض رجال السند وهو اشد الأقسام سوءا كما سيأتي لاحقا، وله فروع أربعة تكون مشتركة بينه وبين تصحيف المتن سأعرضها وأمثلتها لاحقاً.

٢- تصحيف وتحريف المتن:

وهو أن يقع التصحيف والتحريف في بعض ألفاظ المتن فتتغير وتتبدل إلى ألفاظ أخرى عن طريق الوهم والخطأ وسأذكر لاحقا فروعه والتي هي مشتركة مع فروع تصحيف المتن وأمثلتها.

نأتي الآن إلى ذكر الفروع الأربعة المتفرعة من تصحيف وتحريف السند والمتن والتي تقع فيهما وتكون مشتركة بينهما ، وسأعرض أمثلة كل فرع وهي كالآتي:

أ- تصحيف وتحريف السند والمتن بالسمع :

وهو أن يكون التصحيف والتحريف الحاصل سواء كان بالسند أو بالمتن فيحصل

عن طريق توهم بالسمع من الراوي، فيسمع اسم رجل من رجال السند أو لفظ من ألفاظ المتن فيتوهم انه قد سمع اسما أو لفظا آخر غير الذي سمعه وهذا يحدث في الأسماء والألفاظ المتقاربة .

أمثلته:

۞**مثال التصحيف والتحريف في رجال السند عن طريق السمع**، حديث لـ (عاصم الأحول) رواه بعضهم فقال: (واصل الأحدب) فقد ذكر الدارقطني أن هذا النوع من التصحيف هو من قبيل تصحيف السمع وليس من قبيل تصحيف البصر، وقال: ابن الصلاح (كأنه ذهب - والله اعلم-

إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة، وإنما اخطأ فيه سمع من رواه)[١]. فحصل الخلط بسبب التقارب في الاسمين.

۞**أما مثاله في المتن:** فما رواه الدارقطني: أن أبا بكر ألصولي[٢] أملى في الجامع حديث أبي أيوب: (من صام رمضان واتبعه ستا من شوال)[٣] فقال فيه (شيئاً) – بالشين والياء–؛ لأن أبو بكر ألصولي كان قد سمعه بالخطأ ممن اخذ عنه.[٤]

ب- تصحيف وتحريف السند والمتن بالبصر:

قد يقع هذا النوع من التصحيف والتحريف في رجال السند أو في ألفاظ المتن على حد سواء عن طرق البصر وهو كثير جداً فان الراوي أو الشخص القارئ الذي يروي عن الصحف أو الكتب يبصر ما مكتوب أمامه بصورة غير صحيحة نتيجة لأسباب عدة تقدم ذكرها ، فيصحف ويحرف فيما يروي.

أمثلته :

۞**مثاله في السند:** حديث شعبة عن العوام بن مراجم عن ابي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله (ﷺ): (لتؤدن الحقوق إلى أهلها.... الحديث) [٥] فقد صحف فيه يحيى بن معين فقال: (ابن مزاحم) –بالزاي والحاء– بدل (ابن مراجم) – بالراء المهملة والجيم.[٦]

۞**مثاله في المتن:** ما رواه عبد الله بن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت (أن رسول الله (ﷺ) إحتجم في المسجد).

---

(١) ينظر: علوم الحديث: الطبعة التي حققها د. عبد اللطيف هميم وماهر الفحل: ص٤٥٣، والشذا الفيّاح: ٤٦٩/٢.

(٢) أبو بكر ألصولي: هو محمد بن يحيى بن عبد الله العباس بن محمد بن صول،وهو معروف بالصولي نسبة لأجداده وكان عالما بالأدب، حسن المعرفة بأخبار الملوك وأيام الخلفاء ومآثر الأشراف وطبقات الشعراء،وقد يعرف بالشطرنجي، من أكابر علماء الأدب.نادم ثلاثة من خلفاء بنى العباس، هم: الراضي والمكتفى والمقتدر. توفي سنة (٣٣٥) هـ . ينظر: تأريخ بغداد: ٤٢٧/٣، ومعجم الأدباء: ١٩/ ١٠٩، الأعلام: ١٣٦/٧.

(٣) سنن الترمذي: كتاب الصوم عن رسول اللهﷺ، باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال : ١٣٢/٣، حديث رقم: ٧٥٩. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤)علوم الحديث: الطبعة التي حققها د. عبد اللطيف هميم وماهر الفحل: ص٢٥٥، وتوضيح الأفكار: ٤٢٢/٢.

(٥) مسند أحمد: مسند المكثرين من الصحابة ﷺ، مسند أبي هريرة ﷺ، ١٣٧/١٢، حديث رقم: ٧٢٠٤. قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٦) علوم الحديثالطبعة التي حققها د. عبد اللطيف هميم وماهر الفحل: ص٤٤٨.

قال الإمام مسلم: إنما هو بالراء (إحتجر بالمسجد بخص أو حصير حجرة يصلي فيها)[١] فصحفه ابن لهيعة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع.

وقال أيضاً: (هَذِهِ رِوَايَة فاسدة من كُلّ جهة . فاحشٌ خطؤها في الْمَتْن والإسناد ، وابن لهيعة المصحف في متنه ، المغفل في إسناده).[٢]

وأيضاً قد ذكر ذلك ابن الصلاح.[٣]

وَقَدْ وصف السخاوي تصحيف البصر بأنه الأكثر.[٤]

ج – تصحيف وتحريف السند والمتن باللفظ:

وهذا التصحيف والتحريف هو أكثر فروع وطرق التصحيف والتحريف شيوعاً من جميع الفروع فكل تصحيف وتحريف يحدث فيه تغيير وتغيير وتبديل للألفاظ سواء في السند أو في المتن يعتبر مثالاً عليه فأمثلته موجودة في الفروع الأخرى المتفرعة عن تصحيف وتحريف السند والمتن وتنطبق عليه[٥].

د– تصحيف وتحريف السند والمتن بالمعنى:

وهذا المعنى يكون في السند والمتن على حد سواء وهو أن يفهم الشخص الذي وقع في التصحيف والتحريف لفظاً من الألفاظ سند أو متن الحديث النبوي الشريفبمعنى مغاير للمعنى الحقيقي المراد فيتوهم انه أريد منه معناً آخر غير معناه الحقيقي المقصود.

أمثلته:

❁ **مثاله في السند:** ما روي عن إسحاق بن وهب : كنا عند يزيد بن هارون[٦] وكان له مستملي[٧] يقال له: أبو عقيل لقبه (بَرَبَخ) فسأله رجل عن حديث فقال يزيد بن هارون: حدثنا به

---

(١) مسند أحمد: مسند الأنصار ﷺ، حديث زيد بن ثابت ﷺ: ٤٩٧/٣٥، حديث رقم: ٢١٦٣٢. قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) ينظر: التمييز:ص١٤٠.

(٣) ينظر: علوم الحديث:الطبعة التي حققها د. عبد اللطيف هميم وماهر الفحل:ص٤٤١.

(٤) ينظر: فتح المغيث: ٣/ ٧٢ و ٧٧.

(٥) ينظر: علوم الحديث: الطبعة التي حققها د. عبد اللطيف هميم وماهر الفحل: ص٤٥١،والشذا الفيّاح: ٤٦٩/٢، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر: ٤٤٢/١.

(٦)يزيد بن هارون بن زاذي ويقال:(زاذان) بن ثابت السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي أحد الأعلام الحفاظ المشاهير، قيل: أصله من بخارى،قال ابن حجر: هو ثقة متقن عابد توفي سنة ٢٠٦ هـ . ينظر: تقريب التهذيب ٣٧٢/٢ ، وتهذيب التهذيب: ٣٢١/١١.

(٧) المستملي: هو المبلغ عن المحدث إذا كثر الجمعوفائدته تفهيم السامع لفظ المملي على بعد. ينظر: أدب الإملاء والاستملاء: ص ١٧١و١٧٤.

عِدةٌ، قال: فصاح به المستملي يا أبا خالد عِدةٌ ابن مَن؟ فقال عِدةٌ ابن فقدتك.[١] فكأنه يقول للمستملي لما لم يفهم معنى قوله عدة أي (عدد أو مجموعة) ليتني أفقدك لسوء وقلة فهمك.

❁ **مثاله في المتن:** قول محمد بن المثنى[٢]: (نحن قومٌ لنا شرف، نحن من عنزة).

قال ابن الصلاح: (يريد ما روي: (أن النبي (ﷺ) صلى إلى عَنْزَة)[٣] فتوهم فيه انه صلى إلى قبيلتهم أي قبيلة (عَنزَة) وإنما المقصود بالعنزة هنا معناها حربة أو عصا نصبت بين يديه فصلى إليها)[٤].

المطلب التاسع: أشد أقسام التصحيف والتحريف سوءاً

يعتبر قسم تصحيف وتحريف السند أي (أسماء الرجال) وهو اشد الأقسام سوءا وضررا؛ وذلك لأنه يؤدي إلى الاشتباه في أسماء رجال السند مما يؤدي إلى تغيير وتبديل الرجل الثقة المتقن الضابط لروايته بآخر قد يكون ضعيف أو مردود الرواية أو العكس أي ان يبدل رجل ضعيف بآخر ثقة مما يؤدي إلى فحينئذ قد يحكم على حديث صحيح بالضعف ورده وعدم قبوله والأخذ به فيتوقف في الأخذ به إذا كان لهذا الحديث طريق واحد هو هذا الطريق الذي تم التصحيف والتحريف فيه فيستلزم حينئذ ضعف السند ضعف المتن إذا لم يجيء من طريق آخر يقويه فيتوقف في الحديث ككل سندا ومتنا أو حتى يرد ،أو أن يحكم على حديث ضعيف بالصحة فيؤخذ وتبنى عليه أحكام شرعية وفتاوى وهو بالأصل ضعيف غير صحيح ، على عكس تصحيف وتحريف المتن حيث انه لا يستلزم ضعف المتن بالضرورة ضعف اسند لأنه يمكن بسهولة الكشف عن المراد الحقيقي من لفظ المتن الذي وقع فيه التصحيف والتحريف ومعرفة اللفظ الحقيقي الصحيح قال الإمام أبو احمد العسكري: ليس اللوم والعيب إلا على تصحيف

---

(١)تصحيفات المحدثين:ص ٣٧– ٣٨. وينظر: المقنع في علوم الحديث: ص٤٠٢.

(٢) محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس العنزي، أبو موسى البصري المعروف بالزمن، قال ابن حجر: ثقة ثبت من الطبقة العاشرة توفي سنة ٢٥٢ هـ. ينظر: تهذيب الكمال:٣٥٩/٢٦، وتقريب التهذيب: ٥٠٥/٢.

(٣)مسند احمد: مسند الكوفيين، حديث أبي جحيفة ﷺ:٥٥/٣١، حديث رقم: ١٨٧٦١. قال شعيب الارنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٤)علوم الحديث:ص٢٥٤– ٢٥٥. وينظر: النهاية في غريب الأثر: ٥٨٤/٣.

وتحريف الأسماء. وقد روي عن علي بن ألمديني[١] انه قال: اشد التصحيف والتحريف في الأسماء.[٢]

أما أكثر الأنواع شيوعا فهو تصحيف وتحريف اللفظ.[٣]

المطلب العاشر: المساوئ والآثار المترتبة على التصحيف والتحريف

هنالك الكثير من المساوئ والآثار التي تترتب نتيجة لما يحدث من تصحيف وتحريف في الحديث النبوي الشرف وهي متعددة ومتشعبة وان بعض التصحيفات والتحريفات الحاصلة تلحق الضرر والسوء بالحديث المروي ذاته سواء بسنده أو متنه وذلك بأن تضيع لحقيقة بضياع المعنى المراد من هذا الحديث المصحف والمحرف قبل التصحيف والتحريف فلا يفهم المنى المراد حقا من هذا الحديث أو قد يبدل الاسم في هذا الحديث بسم رجل آخر سواء كان هذا الاسم في سند الحديث أي من رجال السند أم كان اسم شخص ورد في متن الحديث النبوي الشريف مما يلحق الضرر بهذا الحديث إذ قد يبدل ثقة بآخر ضعيف أو العكس فيضعف الحديث حينئذ ، وكذلك إن بدل اسم شخص ورد في متن الحديث إلى اسم آخر مما يلحق الضرر به أو تنسب له تهمة قصد منها غيره فيلحق به الضرر والأذى والنكد أو أن تنسب مآثر ومفاخر شخص إلى شخص آخر نتيجة لتبديل الاسم في متن هذا الحديث .وقد يقع الضرر والسوء نتيجة للتصحيفات والتحريفات الحاصلة في الأحاديث على ذات الشخص الذي عرف عنه التصحيف والتحريف فقد يجرحه ويضعفه علماء الجرح والتعديل وقد ترد في بعض الأحيان بعض رواياته فتعرض للذم والتضعيف حتى وان كان ثقة إذا عرف عنه الإكثار من التصحيف والتحريف ، وسأعرض بعض الأمثلة توضح ذلك في موضوع (آراء العلماء في ذم من رف عنه التصحيف والتحريف) وسنرى حكم العلماء في ذمهم والنهي عن الأخذ والحمل عنهم أي من مروياتهم.

أما أمثلة ما يلحق من مكروه ونكد وأذى لكثير من الناس نتيجة للتصحيف والتحريف منه:

---

(١) علي بن ألمديني: هو علي بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن البصري مولى بني سعد، قال ابن حجر: ثقة ثبت إمام اعلم أهل عصره بالحديث وعلله من الطبقة العاشرة، توفي سنة ٢٣٤هـ . تقريب التهذيب: ٤٠٣/٢.

(٢) ينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف:ص٣١٠، وتصحيفات المحدثين:ص١٢، التصحيف في الحديث:ص٤٨- ٤٩.

(٣) ينظر: علوم الحديث: الطبعة التي حققها د. عبد اللطيف هميم وماهر الفحل: ص٤٥١،والشذا الفيّاح: ٤٦٩/٢، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر: ٤٤٢/١.

۞ ما روي أن سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي كتب إلى ابن حزم أمير المدينة (أن أحصي من قبلك من المخنثين) فصحف كاتبه فقرأ: (أخصِ من قبلك من المخنثين) قال: فدعا بهم فخصاهم، وهنالك أمثلة كثيرة تخص هذا الموضوع لمن أراد الإطلاع عليها.[١]

المطلب الحادي عشر: آراء العلماء فيمن عرف واشتهر بالتصحيف والتحريف وحكم الأخذ والرواية عنه:

لقد ذم أكثر العلماء من عرف بالتصحيف والتحريف في الحديث النبوي الشريفوعابوا هذا الأمر على من عرف به وحتى إن بعض العلماء والشعراء قد ألف أشعارا في هجاء من عرف واشتهر به وقد نهوا عن الحمل والأخذ عمن عرف بهذا الأمر.

ومن آراء العلماء في ذم من عرف بهذا الأمر:

قال يحيى بن معين[٢]: من حدث وهو لا يفرق بين الخطأ والصواب فليس بأهلٍ أن يُحمل عنه[٣].

وقال سعيد التنوخي[٤] : (لا تحملوا العلم عن صحفي ولا تأخذوا القرآن من مصحفي)[٥].

وأما العالم خلف الأحمر[٦] فقد هجا أبا عبد الرحمن ألعتبي[٧]؛ نتيجة لأنه عرف بالتصحيف والتحريف، وقد نظم فيه شعرا يهجوه فيه ويذكر بعضاً من تصحيفاته وتحريفاته حيث قال:

لنا صاحب مولع بالخلاف كثير الخطأ قليل الصواب

ألج لجاجا من الخنفساء وأز هى إذ ما مشى من غراب

---

(١) ينظر:التنبيه على حدوث التصحيف:ص ٤٧، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ص ٤٢ – ٤٤،والتصحيف في الحديث:ص ٥٩ – ٦٠.

(٢) يحيى بن معين: هو الإمام أبو زكريا يحيى بن معينبن عون، وقيل: ابن غياث بن زياد ألمري مولاهم البغدادي، قال ابن حجر: ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل من الطبقة العاشرة، توفي سنة ٢٣٣ هـ. تقريب التهذيب ٢/ ٥٩٧.

(٣) ينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف:ص١٧.

(٤) سعيد التنوخي سبقت ترجمته.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل: ٢/ ٣١، والتمهيد: ٤٦/١.

(٦) خلف الأحمر:هو ابن حيان ابن محرز من أهل البصرة المعروف والمشهور بالأحمر وهو معلم الأصمعي وأهل البصرة وراوي من رواة الغريب في الحديث واللغة والشعر وشاعر وناقد من نقاده، توفي سنة ١٨٠ هـ. ينظر: ألأعلام: ٣١٠/٢، معجم المؤلفين: ١٠٤/٤.

(٧) ألعتبي: هو محمد بن عبيد الله بن عمرو الأموي البصري وهو أبو عبد الرحمن ، أديب وشاعر توفي سنة ٢٢٨هـ ينظر:شذرات الذهب: ٦٥/٢ – ٦٦، والأعلام:٢٥٨/٦.

إذا ذكروا عنده عالمـــــا ربا حسدا ورماه بعـــاب
وليس من العلم في كفـــهإذا ذكر العلم غير التراب

إلى أن قال:

وفي يوم صفين له تصحيفـــة وأخرى في حديث الطـــلاب
كتصحيف فيض بن عبد الحميد في جنة الأرض أو في الذياب
وما جنة الأرض من حيـــة وما للذباب وصوت الذئـــاب[1]

❁ **بقي أن أقول:** إن هذا الذم والهجاء والرد موجه إلى المصحفين والمحرفين الذين وقع منهم هذا الأمر مرارا وتكرارا وكثر منهم ذلك جداً، وغير موجه إلى من قل وندر منه التصحيف والتحريف إذ انه لا يمكن آن يسلم من الخطأ إلا من عصمه الله تعالى عنه، وهذا قول للإمام احمد بن حنبل حيث قال: ومن يعرى عن الخطأ والتصحيف.[2]

وأيضاً بينً العسكري[3] أن هذا الذم والعيب إنما يحمل على من تكرر وكثر منه هذا الأمر؛ لان الإنسان ما سمي إنسان إلا لنسيانه ولا يسلم احد عن الخطأ إلا من عصمه الله عنه.[4]

وان بعض المحدثين والأئمة الذين وقع منهم التصحيف والتحريف كان لهم أعذار فيما وقع منهم ولكن من نقلوا إلينا عنهم لم ينقلوا لنا هذه السباب والأعذار التي أوقعتهم فيما صحفوا وحرفوا فيه ولو نقلوها لنا لعذرناهم فيها؛ لأنه كما قال رسول الله (ﷺ): (كل ابن آدم خطاء وخير الخطَّائين التوابون)[5].

المطلب الثاني عشر: آراء العلماء فيمن عرف عنه الاحتراس من التصحيفوالتحريف:

لقد مدح العلماء من احترس من التصحيف والتحريف وحذر من الوقوع فيه وابتعد عنه كل البعد؛ لأن في ذلك زيادة للضبط في رواية المحدث أو الراوي للحديث النبوي الشريف فمدح كل من احترس من التصحيف والتحريف في الحديث وشد العلماء على أيدي هؤلاء المحترسين منه ووصفوه بزيادة الضبط، وحتى إن بعض العلماء قد نظم الأشعار في مدح ورثاء من عرف عنه

(١)تصحيفات المحدثين:ص٢١-٢٢، والتصحيف في الحديث:ص٦٢-٦٣.

(٢) تدريب الراوي:١٩٣/٢.

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) ينظر: تصحيفات المحدثين:ص٢٢-٢٣، وتدريب الراوي:١٩٣/٢-١٩٥ .

(٥) سنن الترمذي: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول اللهﷺ، باب: ٩٥٦/٤، حديث رقم: ٢٤٩٩. قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة.

الاحتراس من الوقوع في التصحيف والتحريف ، فقد رثى الحسن بن هانئ[١] الإمام خلف الأحمر[٢] وهو حي لاحتراسه وتحفظه من الوقوع فيه فقال:

لا يهم الحاء في القراءة بالخاء ولا يأخذ إسناده عن الصحف

وقال أيضاً :

أودى جماع العلم مذ أودى خلف رواية لا يجتني عن الصحف[٣].

ومدح أيضاً الحافظ المزي[٤] لتجنبه التصحيف والتحريف، (فنقل عنه وكان من أبعد الناس عن التصحيف ومن أحسنهم أداء للإسناد والمتن أنه كان يقول إذا أغرب عليه أحد برواية مما يذكره بعض شُراح الحديث وكان ذلك على خلاف المشهور عنده: (هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبه إلى على مجرد الصحف والأخذ منها دون الرجوع إلى العلماء والأخذ من أفواههم))[٥].

وهنالك غيرهم الكثير من العلماء والرواة والمحدثين الذين يحتسون ويحذرون من الوقوع في التصحيف والتحريف وينتهجون منهج الضبط والدقة في نقل الأحاديث النبوية الشريفة.

المطلب الثالث عشر: آراء المُحَدِّثين في حكم تصحيح الأحاديث والمرويات التي وقع فيها التصحيف والتحريف رواية وكتابة

اختلف العلماء والمحدثون في تصحيح التصحيف والتحريف الواقع في الأحاديث النبوية إلى آراء فاختلفوا في تصحيحه بالرواية أي (شفاهاً) وبتصحيحه كتابةً في الكتب والصحف التي تدون فيها هذه الأحاديث التي وقع فيها التصحيف والتحريف، ويتضمن هذا الموضوع محورين هما:

---

(١) الحسن بن هانئ: هو ابن عبد الأول بن الصباح، أبو علي المعروف بأبي نؤاس شاعر العراق في عصره ولد في الأهواز (من بلاد خوزستان) ونشأ بالبصرة، ورحل إلى بغداد فاتصل فيها بالخلفاء من بني العباس، ومدح بعضهم، وخرج إلى دمشق، ثم مصر، وعاد إلى بغداد فأقام إلى أن توفي فيها سنة ١٩٦ هـ . ينظر :معجم الأدباء: ٣٠٠/٣،ولسان الميزان: ١١٥/٧، والأعلام: ٢٢٥/٢.

(٢) خلف الأحمر: تقدمت ترجمته.

(٣) ينظر: تصحيفات المحدثين:ص٢١-٢٢، وشرح ما يقع فيه التصحيف:ص١٨، والتصحيف في الحديث:ص٦٤.

(٤)المِزِّي: هو الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي، نظر في اللغة ومهر فيها وفي التصريف،وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها والقائم بأعبائها لم تر العيون مثله، فهو الحافظ وشيخ المحدثين في عصره،له كتاب (تهذيب الكمال)،له كتاب (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) في بيان أطراف الحديث، توفي سنة ٧٤٢ هـ. تذكرة الحفاظ: ١٤٩٨/٤، ومعجم المحدثين: ص١٤٨.

(٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر: ٨٠٧/٢.

أولاً: رأي المُحَدِّثين في حكم تصحيح التصحيف والتحريف روايةً:

اختلف المحدثون في تصحيح التصحيف والتحريف الواقع فالأحاديث النبوية بطريقة الرواية (شفاهاً) سواء كان ذلك في سند الحديث أم في متنه إلى ثلاثة أراء هي كالآتي:

١- قال أكثر المُحَدِّثين بجواز تصحيح التصحيف والتحريف روايةً:

إن أكثر المحدثين قال بجواز تصحيح الخطأ الواقع في الحديث النبوي الشريف نتيجة للتصحيف والتحريف فيه روايةً (شفاهاً) وروايته على الصواب وليس كما سمعه بالتصحيف[١] ومن هؤلاء المحدثين القائلين بهذا الرأي:

عامر والشعبي وعطاء وهمام والأوزاعي وابن المبارك وابن عيينة ومحمد بن علي بن الحسين والنضر بن شميل وأبو عبيد القاسم بن سلام وعلي بن ألمديني وإسحاق بن راهويه وغيرهم[٢] الكثير فهو رأي وقول أكثر المحدثين، وقد رجحه أكثر علماء الحديث النبوي الشريف ومنهم: ابن الصلاح، وكذلك النواوي[٣]، والعراقي أيضاً وقد قال في ألفيته:

وإن أتى في الأصل لحن أو خطأ فقيل يروى كيف جاء غلط

ومذهب المحصلين يُصَلَّـــحُ ويقرأ الصواب وهو الأرجح[٤]

وهذا الرأي هو الراجح حسب ما تبين لي من آراء المحدثين؛ لكثرة الاتفاق عليه منهم.

٢- بعض المُحَدِّثين قال بعدم جواز تصحيح التصحيف والتحريف رواية:

ذهب فريق آ خر من العلماء إلى عدم جواز تصحيح ما يقع في الحديث النبوي الشريفمن التصحيف والتحريف بالرواية بل يروى كما معه وعلى ذات الوجه نفسه الذي سمعه أي بوجه التصحيف والتحريف أو غيره من الخطأ الذي يقع في الحديث، وممن قال بهذا الرأي عبد الله بن سخبرة[٥]، ونافع مولى عبد الله بن عمر، ومحمد بن سيرين، ورجاء بن حيوة وآخرين غيرهم قلة[٦].

وان في هذا الرأي غلو ينسب إلى أتباع الأخذ باللفظ ومنع الرواية بالمعنى[٧].

---

(١) ينظر: علوم الحديث:ص١٩٥، وتدريب الراوي: ١٠٧/٢.

(٢) ينظر: فتح المغيث ٢٣٤/٢-٢٣٥، وتدريب الراوي: ١٠٧/٢.

(٣) ينظر علوم الحديث:ص١٩٦، وتدريب الراوي: ١٠٧/٢.

(٤) ينظر: فتح المغيث: ٢٣٣/٢.

(٥) عبد الله بن سَخْبَرة : قال ابن حجر: الأزدي أبو معمر الكوفي ثقة من الثانية مات في إمارة عبيد الله ابن زياد. تقريب التهذيب ٣٠٥/٢.

(٦) ينظر: فتح المغيث: ٢٣٣/٢-٢٣٤.

(٧) ينظر: علوم الحديث:ص١٩٥ .

٣- قلة من المُحَدِّثين قال بعدم رواية اللفظ الذي وقع فيه الخطأ بالتصحيف والتحريف لا على الصواب ولا على الخطأ:

لقد قال بهذا الرأي العز بن عبد السلام[١] ويلقب بسلطان العلماء، فأنه يرى انه لا يجوز رواية الحديث النبوي الشريف الذي وقع في ألفاظه الخطأ بالتصحيف والتحريف فلا يروى على طريق الصواب ولا على طريق الخطأ الذي سمعه، فلا يروى على الصواب؛ لأنه لم يسمعه من شيخه كذلك ولا على طريق الخطأ؛ لأن رسول الله (ﷺ) لم يقله كذلك بالخطأ، فيتوقف في رواية هذه الأحاديث التي وقع فيها الخطأ بالتصحيف والتحريف، وهذا الرأي لا يروى عن غيره من العلماء أي انه انفرد بهذا الرأي[٢].

ثانياً: رأي المُحَدِّثين في حكم تصحيح التصحيف والتحريف كتابةً:

مثلما اختلف المحدثون في تصحيح التصحيف والتحريف رواية فقد اختلفوا أيضاً في تصحيحه كتابةً أي في الكتب والصحف المؤلفة والمختصة في الحديث النبوي الشريففأختلفوا فيه إلى رأيين هما:

١- قال بعض المُحَدِّثين: بجواز تصحيح التصحيف والتحريف كتابةً:

قال بعض المحدثين بجواز تصحيح التصحيف والتحريف كتابةً أي الواقع في الكتب الحديثية والتي دون أصحابها فيها الأحاديث النبوية، وممن قال بهذا الرأي: الأوزاعي[٣] فقد قال: انه لا بأس بإصلاح الخطأ واللحن والتصحيف والتحريف في الحديث. وقال به أيضاً: احمد بن صالح المصري[٤] فكان يقوم كل لحن يقع في كتب الحديث. وقال به: عبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم

---

(١) العز بن عبد السلام: هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن الشيخ الإمام العلامة وحيد عصره سلطان العلماء عز الدين أبو محمد السلمي الدمشقي ثم المصري، توفي سنة ٦٦٠ هـ. طبقات الشافعية: ١٠٩/٢.وينظر: الأعلام: ٢١/٤.

(٢) ينظر: الأقتراح:ص٢٩٤-٢٩٥ .

(٣) الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو: يحمد الشامي الدمشقي، أبو عمرو الأوزاعي، إمام أهل أهل الشام فى زمانه فى الحديث والفقه، ثقة جليل، فقيه من الطبقة السابعة، توفي سنة ١٥٧هـ. ينظر: تهذيب الكمال: ٣٠٨/١٧، وتقريب التهذيب: ٤٩٣/١.

(٤) احمد المصري: هو أحمد ابن صالح المصري أبو جعفر ابن الطبري، ثقة حافظ من الطبقة العاشرة تكلم فيه فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد ابن صالح الشمومي فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري، توفي سنة ٢٤٨هـ. تقريب التهذيب: ٨٠/١.

كانوا يصححون ما يرونه من تصحيف وتحريف في كتب الحديث التي تقع بين أيديهم، وهذا الرأي رأي قلة من المحدثين(١).

٢- قال أكثر المُحَدِّثين: بعدم جواز تصحيح التصحيف والتحريف كتابةً:

ذهب أكثر المحدثين إلى القول بعدم جواز تصحيح التصحيف والتحريف الواقع في كتب الحديث النبوي الشريف، وقالوا أن الصواب في هذا الأمر ترك الخطأ من تصحيف وتحريف وغيره على أصله كما ورد في الكتب الحديثية من غير تصحيح له إنما يشار له بهامش ويذكر الصواب في الحاشية (الهوامش)؛ لكي يُعرَف مكان الخطأ ويُطَّلَع عليه من غير تغيير أو تبديل أو تصحيح فيه، أي في أصل الكتاب الذي وقع فيه التصحيف والتحريف أو أي خطأ كان بل يشار له بهامش ويبين الصواب منه في الحاشية فبذلك يعرف الصواب ويبقى الكتاب على حاله من غير تغيير وتبديل فيه.

وهذا الرأي إنما قال به العلماء والمحدثون؛ لأجل سد الباب في وجه من هو ليس أهلا لأن يصحح ما وقع من التصحيف والتحريف في كتب الحديث فيحاول ويريد تصحيح التصحيف والتحريف الحاصل فيقع هو أيضاً في خطأ آخر، فقد لا يستطيع الوصول إلى المراد الحقيقي من هذا اللفظ المصحف والمحرف؛ فيصحف ويحرف هو أيضاً عن غير قصد، وقد وقع في هذا الخطأ كثير ممن أراد التصحيح فوقع بخطأ آخر من أجل ذلك أراد المحدثون سد هذا الباب كي لا يتعرض له من هو ليس أهلا له(٢).

وهذا الرأي هو الرأي الراجح.

الخاتمة وأبرز النتائج

الحمدُ لله الذي بنعمتهِ تتم الصالحات، والصلاةُ والسلامُ على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين الذين ساروا على نهجه واتبعوا ملته فرفع الله ذكرهم في الحياة وبعد الممات.

أما بعد: أخيراً بعد هذه الرحلة المباركة في رحاب العلم، وبين أهله، تم انجاز هذه البحث بعونِ الله ﷻ وتوفيقهِ، وعشت معه في رحلةٍ ممتعةٍ لا تخلو من معاناةٍ أحتسب أجرها عند الله ﷻ، وأستعين به على إيراد خلاصة ما توصلت إليه فيه بالنقاط البارزة التالية:

---

(١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٢٣، وتدريب الراوي:٢/١٠٧-١٠٨

(٢) ينظر: علوم الحديث: ١٩٦ – ١٩٧،وفتح المغيث: ٢/٢٣٧، وتدريب الراوي: ٢/١٠٧-١٠٨.

١- علم التصحيف والتحريف فن جليل، وإنما يحققه الحذاق من العلماء، فأهميته كبيرةولا غنى لكل عالم أو دارس عن تعلمه ومعرفته وخصوصاً دارس العلم الشرعي وعلى وجه الدقة دارس السنة النبوية وعلوم الحديث عموماً، فالجهل به يوقع صاحبه بأخطاء كثيرة وشنيعة، فأهميته كبيرة جداً؛ فهو واحد من الطرق والعلوم التي يستخدمها المحدثون في تنقية وتصفية الأحاديث النبوية الشريفة مما يقع فيها من شوائب نتيجة للتغيير والتبديل والخطأ في بعض كلمات أسانيدها أو متونها مما يعين على الوقوف على الأسماء والألفاظ الحقيقة التي تم تصحيفها وتحريفها ومعرفة المراد منها قبل أن يشوبها التصحيف والتحريف. فنرجع الكلمة إلى لفظها الصحيح فنعرف معناها المراد ونفهم مبتغاه ﷺ.

٢- التصحيف: هو تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط. ويعرف أيضاً تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها أي هو تغيير لفظ الكلمة وإبداله بلفظ غيره مع بقاء أصل شكل الكلمة فالتغيير بسيط، ويطرأ على الكلمة بسبب تشابه الحروف أو الحركات في الكلمة فبعض الحروف متشابه في شكلها إلا أنها تختلف في تنقيطها كالحا والخاء والجيم والدال والذال والراء والزاي ... الخ، أو بسب تغيير في بعض الحركات كالفتحة والضمة والكسرة.

٣- التحريف: تغيير وتبديل الكلام وقد يكون بزيادة حرف أو حروف فيه أو نقصها منه أو بتبديل وتغيير بعض الحروف أو الكلمات مكان بعض فيتحول اللفظ على صورة غير مرادةفتتبدل إلى كلمة أخرى مقاربة من لفظ الكلمة الأصلية إلا أن بناء بعض حروفها فيه اختلاف مع الأصل، فهو إذن يكون في بناء شكل الحروف.

فنلحظ أن بين تعريفهما عموم وخصوص، فمجرد التغيير بأي صفة كان يسمى تصحيفاً عند البعض، ويخصّه البعض بالتغيير بالنقط فقط.

٤- نجد أن بعض العلماء لم يفرق بين التصحيف والتحريف فعدوهما بمعنى واحد أي أن أي تغيير أو تبديل في الكلام يعدوه تصحيفاً وتحريفا بلا فرق، وهذا نجده عند أكثر القدماء. أما جمهور العلماء المتأخرين فقد فرقوا بينهما على التعريف الذي ذكرته أول الخاتمة.

٥- قسمه أكثر العلماء إلى تقسيمات مختلفة، وأشهرها إلى ستة أقسام هي:

وتصحيف وتحريف: ١- الإسناد ٢- المتن ٣- السمع ٤- البصر ٥- اللفظ ٦- المعنى.

وبعضهم الآخر قسمه إلى تقسيمات أخرى أكثر تشعبا وتفرعا وإطالة من غير جدوى.

ومن إطلاعي واستقرائي لما وقع من تصحيف وتحريف وجدت أنه من الأرجح تقسيمه إلى قسمين رئيسين: ١- التصحيف والتحريف في المتن. ٢- التصحيف والتحريف غي السند.

فإنه إذا وقع في الحديث النبوي الشريففلا يخلو وقوعه إما أن يكون في أسماء رجال السند أو في ألفاظ المتن ولا احتمال ثالث لهما؛ فعليه ارتأيت هذا التقسيم وأراه أكثر دقة ومطابقة لمنهج البحث العلمي السليم، وتبسيطا للأمور ومراعاة للدقة في التقسيم وعدم تحميل الأمر أكثر مما يستوجب. وتتفرع عن هذين القسمين الرئيسين أربعة فروع هي:

تصحيف وتحريف: ١- بالسمع ٢- بالبصر ٣- باللفظ ٤- بالمعنى.

وتكون هذه الفروع الأربعة مشتركة بين القسمين الرئيسين: تصحيف وتحريف (السند والمتن).

ويعتبر قسم تصحيف وتحريف السند أي (أسماء الرجال) وهو اشد الأقسام سوءا وضررا؛ وذلك لأنه يؤدي إلى الاشتباه في أسماء رجال السند مما يؤدي إلى تغيير وتبديل الرجل الثقة المتقن الضابط لروايته بآخر قد يكون ضعيف أو مردود الرواية أو العكس

٦- هذا العلم يكاد يعنى ويدخل في كل العلوم والأدب، حيث ان مداره القرآن الكريم وتفسيره، والأحاديث النبوية الشريفة من أسانيدها ومتونها، والشعر، والنثر، وغيرها من علوم يقع فيها التصحيف والتحريف؛ فكثير من الناس يقع في الخطأ والنسيان والتصحيف والتحريف إلا قلة من الناس ممن عصمه الله من الخطأ والنسيان؛ فألف وكتب فيه أهل العلم كثيراً فبعضهم أفرده بكتاب مستقل وبعضهم جعله ضمن كتاب معين يختص بعلوم الحديث أو نحوه من العلوم.

٧- إن السبب الرئيس لتسمية هذا العلم بهذا الاسم هو أن بعض من يأخذ الحديث النبوي والعلم من بطون الكتب والصحف لا من أفواه العلماء فقد يخطأ في فهمه للحديث. فهذا الأمر يؤدي إلى وقوع الشخص بالتصحيف أو التحريف، وكذلك لغفلة بعض الرواة أو ضعف فطنته أو ذكائه أو تركيزه أو بعضاً من حواسه كسمعه أو بصره أو ضعف ضبطه وحفظه، أو بسبب عدم مراجعة ومذاكرة ما يحفظه فيمر عليه الوقت الطويل من غير مذاكرةٍ له فينسى أو يتوهم أو يخلط فيما يحفظه فعندما يسمع أو يقرأ حديثا نبويا تحصل له أوهام فيه.

٨- إن ما وقع من تصحيف أو تحريف من بعض الرواة لم يكن عن قصد وعمد بل وقع لما ذكرت من أسباب سابقة.

٩- قال أكثر المُحَدِّثين بتصحيح ما وقع من التصحيف والتحريف رواية. وقال أكثر المُحَدِّثين: بعدم جواز تصحيح التصحيف والتحريف كتابةً، بل يشار إلى التصحيح بالهامش.

المصادر والمراجع

١. أدب الإملاء والاستملاء: عبد الكريم بن محمد بن منصور أبو سعد التميمي السمعاني، تحقيق : ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ– ١٩٨١م.

٢. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس ألزركلي (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٣. الاقتراح في بيان الاصطلاح: لأبي الفتح تقي الدين ابن دقيق العيد محمد بن علي بن وهب بن مطيع (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد – بغداد ١٤٠٢ هـ –١٩٨٢م.

٤. ألفية السيوطي في علم الحديث: لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، شرح: أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥. تأريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٦. تدريبالراوي في شرح تقريب النواوي: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض.

٧. تذكرة الحفاظ: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق ألمعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٨. التصحيف في الحديث: للدكتور حارث الضاري ، بحث علمي منشور في مجلة كلية الشريعة، جامعة بغداد، العدد الثامن، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

٩. تصحيفات المحدثين: لأبي احمد بن عبد الله الحسن العسكري (ت٣٨٢هـ)، تحقيق محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

١٠. التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

١١. تقريب التهذيب: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد– سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

١٢. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم ألنمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن احمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
١٣. التمييز: لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت٢٦١هـ)، تحقيق د. محمد مصطفى الاعظمي، مطبوعات جامعة الرياض، ١٧.
١٤. التنبيه على حدوث التصحيف: للحافظ حمزة بن الحسن الأصفهاني (٣٦٠هـ)، تحقيق د. محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة بغداد.
١٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف بن الزكي بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ –١٩٨٠م.
١٦. توثيق النصوص: للدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م .
١٧. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي (ت١٩٢٠م)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
١٨. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
١٩. التوقيف على مهمات التعاريف: لمحمد عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر– بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٢٠. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
٢١. الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، (ت٣٢٧هـ)، مطبعة دائرة مجلس المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م .

٢٢. سنن الترمذي، المسمى: الجامع الصحيح: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د.ت).

٢٣. سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (٧٤٨هـ)، تحقيق: جماعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة، ١٩٨٦م .

٢٤. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي (ت٨٠٢ هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٢٥. شذرات الذهب: لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٢٦. شرح شرح النخبة: لعلي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملا الهروي الحنفي القاري (ت١٠١٤هـ)، مطبعة أخوات دار السلطنة السنية العثمانية، ١٣٢٧هـ .

٢٧. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: للحافظ أبي احمد العسكري (ت٣٨٢هـ) ، تحقيق عبد العزيز احمد ، مطبعة مصطفى ألبابي الحلبي وأولاده، بمصر، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣هـ ١٩٦٣م .

٢٨. صحيح البخاري، المسمى: الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير– اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.

٢٩. صحيح مسلم، المسمى: (الجامع الصحيح)، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت (د.ت).

٣٠. طبقات الشافعية: لابن قاضي شهبة، أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى.

٣١. علوم الحديث: للإمام أبي عمرو بن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ١٣٨٣هـ =١٩٩٦م. والطبعة التي تسمى (معرفة أنواع علم الحديث) والتي حققها: د. عبد اللطيف هميم و د. ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م .

٣٢. فتح المغيث شرح ألفية الحديث: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، مطبعة العاصمة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٦٨م.
٣٣. القاموس المحيط: لمحمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن محمد الفيروزآبادي، (ت٨١٧هـ)، مؤسسة الحلبي وشركائه، مصر، القاهرة .
٣٤. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م .
٣٥. الكفاية في علم الرواية: لأحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
٣٦. لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٧. لسان الميزان: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مؤسسة ألأعلمي للمطبوعات – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٣٨. مسند الإمام أحمد: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٣٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي الحموي (ت٧٧٠هـ)، مطبعة الحلبي وأولاده، بمصر.
٤٠. معجم الأدباء: لأبي عبد الله شِهَابُ الدِّيْنِ ياقوت بن عبد الله الحموي الرُّوْمِيُّ، (ت٦٢٦هـ)، دار المأمون، الطبعة الأخيرة.
٤١. معجم المحدثين: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق – الطائف –الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ.
٤٢. معجم المؤلفين: لـ د.عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧م.
٤٣. معرفة علوم الحديث: للحاكم (٤٠٥هـ) منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

٤٤. مقاييس اللغة: لأبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ =١٩٧٩م .
٤٥. المقنع في علوم الحديث، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر – السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ.
٤٦. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة سفير– الرياض، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٤٧. النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد ابْنُ الأَثِيْرِ الجزري، (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.